وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التربية الأساسية
في مجال العلوم الانسانية والتربوية والنفسية والموسوم:
(مؤتمر كلية التربية الأساسية في مجال العلوم الإنسانية والتربوية والنفسية)
وتحت شعار (نحو رؤية إنسانية وتربوية رائدة لبناء مجتمع معرفي متكامل)
يومي الاحد و الاثنين 14-2026/6/15

أثـــر الاتجاه الفـــقهي في منهـج الحافظ البيهقـي النقـــدي فـــي كـتـابه الخلافـيـــات "دراسة تطبيقيـة"

م. د. قـتـيبة عـــلاء توفيـــق
الجامعة المُستَنصِريَّةُ_ كُليةُ التَربيةِ الأَساسيةُ_ قِسمُ التَربية الإسلَامّيةِ/ العراق
qutaibaalaa@uomustansiriyah.edu.iq
أ.د. محمد عودة أحمد الحوري
الأردن_ كلية الشريعة_ جامعة اليرموك
mohammado@yu.edu.jo
أ.د. محمد عبد الرحمن أحمد الطوالبة
الأردن_ كلية الشريعة_ جامعة اليرموك
MTAWALBEH@yu.edu.jo
أ.م.د. رياض حسين عبد اللطيف الطائي
تركيا_ أكاديمية الإمام مالك للعلوم
riyadhhussain@gmail.com

مستخلص البحث:

تُعنَى هذه الدراسة ببيان منهج الحافظ البيهقي في الكشف عن الأصول والضوابط التي كان يعتمدها في أحكامه النقدية.تناولنا في المبحثين أثر الاتجاه الفقهي في منهج البيهقي النقدي، وذلك فيما يتعلق بالحكم على الحديث قبولاً وردًّا، وبالرواة جرحاً وتعديلاً.وبَيّنّا فيها منهج البيهقي في الحكم على الحديث بالثبوت سواء بالتصحيح أو التحسين أو المصطلحات ذات الصلة، والقرائن التي يعتمدها في أحكامه.وبَيّنّا منهجه في تضعيف الحديث وردّه، مستظهراً الأسباب التي يعتمدها في التضعيف، والقرائن التي يرتكز عليها في تلك الأحكام.= **وقد اشتمل عملي على مبحثين:**

- **المبحث الأول:** أثر الاتجـاه الفقهي في نقد البيهقـي للـراوي
- **المبحث الثاني:** أثر الاتجاه الفقهي في نقد البيهقي للمرويات

الكلمات المفتاحية: البيهقي _ الاتجاه الفقهي _ منهج البيهقي النقدي_ الخلافيات.

المقدمة:

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [سورة: الأحزاب].

أمّا بعد:

فإنّ من المتفق عليه بين المسلمين أنّ السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ولهذه المنزلة العظيمة التي تتبوؤها السنّة كانت، ولا تزال محل عناية كبيرة من علماء المسلمين عموماً، والمحدثين على وجه الخصوص، فإنّهم لم يدّخروا وسعاً، ولم يألوا جهداً في سبيل المحافظة عليها، وإبقائها سليمة من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين.والله تعالى لمّا شرّع شرعه على لسان نبيه المصطفى ﷺ تكفّل لهذه الأمة ما لم يتكفّله لغيرها، من حفظ دينها من التحريف، والزوال، فهيّأ، لهذا الأمر رجالاً جهابذةً حفّاظاً يذودون عن حياضه كل غريبٍ، يُنقّبون ويبحثون في أحوال الرواة، ويحكمون عليهم بما يرونه الحق فيهم.

يبقى التوجه الفكري والفقهي والبيئي ذا أثر واضح وجلي على بعض أحكام الناقد فبالرغم من أنّ أهلية الناقد وعلمه وورعه –لا شك– أنها حاضرة في أحكامه وأقواله، إلا أننا نجد الطبيعة البشرية تأخذ دورها وأثرها في مواضع من كلامه.وقد نص كثير من أهل العلم على ضرورة مراعاة هذا الجانب ولَمحهِ في اختيارات النقاد، للتحرز من هنات في مواضع وقع فيها الناقد تحت تأثير طبيعته البشرية في التحيز أو التحامل، في أحيان قليلة.وفي ذلك يذكر الحافظ الذهبي كلاماً هو كالقاعدة في هذا الباب، فيقول: "**وقد يكون نَفَسُ الإمام – فيما وافَقَ مذهبَه، أو في حالِ شيخِه – ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك. والعِصمةُ للأنبياءِ والصديقين وحُكَّام القِسْط**".[i]

وقد حفظت لنا كتب الجرح والتعديل والنقد جانبًا من هذه التصرفات، وهي –على قلتها وندرتها– تعكس جانباً مهماً لا ينبغي إغفاله عند النظر في أحكام النقاد.

فمن ذلك: موقفهم ممن تحامل على الراوي أو حديثه بسبب التوجه الفقهي والاختلاف الفكري.

فقد ذكروا في الحافظ الدولابي[ii] أنه ربما جرح الراوي لمخالفته في المذهب.[iii]

ونقل ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال قال: حدَثنَا ابن حَمَّادٍ ويَحيَى بنُ مُحمد صَاعِدٌ، وَمُحمد بنُ أَحمدِ بنِ الحسين الأهوازي قالوا، حدثَنا شُعَيب بن أيوب، حَدَّثَنا أَبُو يَحْيى الحِمَّانِيُّ، عَن أَبِي حَنِيفَةَ عنْ مَنصُورِ بنِ زَاذَانَ عَنِ الحَسَنِ، عَن مَعبدٍ عنِ النَّبِيِّﷺ: بَينَمَا هُوَ فِي الصَّلاةِ إِذْ أَقبَلَ أَعمَى يُرِيدُ الصَّلاةَ فَوَقَعَ فِي زَيْبَةٍ فَضَحِكَ بَعْضُ القَوْمِ قَهْقَهَةً فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ قَال: **((مَن كَانَ مِنكُم قَهْقَهَ فَليُعِدِ الوُضُوءَ والصَّلاةَ))**

قَالَ ابنُ عَدِي: ورَوَاهُ أَبُو يُوسُفَ ومَكِيُّ بنُ إِبرَاهِيمَ والمُقرِيُّ وقَالَ مَعبدُ الجُهَنِيُّ وَأَرْسَلَهُ مُحَمد بنُ الحَسَنِ وَزُفَرٌ، عَن أَبِي حَنِيفَةَ وَلَمْ يُذكَر مِعبَدٌ في هذا الإِسنَادِ.

قال لنَا ابن حَمَّاد،- أي الدولابي- وهو معبَدُ بنُ هَوْذَةَ الّذِي ذَكَرَهُ البُخاريّ في كِتابِهِ في تَسْمِيَةِ أَصحَابِ النبِيُّ واللَّهُ أَعلَمُ. وهذَا الَّذي ذَكَرَهُ بن حَمَّادٍ غَلَطٌ؛ وذَلِكَ أَنَّهُ قِيلَ: معبَدٌ الجُهَنِيُّ فَكَيفَ يَكُونُ جُهَنِيّ أنصاري؟! ومعبَدُ بنُ هَوذَةَ أَنصَارِيٌّ وَلَهُ حَدِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في الكُحْلِ؛ إلاَّ أن ابن حَمَّادٍ اعتَذَرَ لأَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ: هُوَ معبَدُ بنُ هَوْذَةَ لِمَيْلِهِ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ عَنْ معبَدٍ في هَذَا الإِسنَادِ؛ إلاَّ أَبُو حَنِيفَةَ.[iv]

وقال المعلمي: ومعبد الجهني معروف ليس بصحابي، وما حمل الدولابي على ذلك إلا ميلُه لمذهبه.

وقال أيضاً: ابن حمّاد –يعني الدولابي– متهم فيما قاله في نعيم بن حمّاد لصلابته في أهل الرأي.[v]

وقال الحافظ ابن حجر في "**مقدمة الفتح**": وتعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه؛ لأنه كان شديداً على أهل الرأي. وهذا هو الصواب.[vi]

قُلنا: وكذلك كان حال بعض أصحاب الحديث في تحاملهم على بعض الرواة ممن كان على مدرسة الفقهاء.والناظر إلى بعض توجيهات الحافظ البيهقي في كتابه الخلافيات يجد أنه لم يكن بمنأى عن مثل ذلك، وإن كان قليلاً نادراً.وذلك يتمثل بانتصاره لمذهب الإمام الشافعي في مقابل أدلة المذهب الحنفي.ولا يخفى ما كان للإمام البيهقي من نفع ونصرة للمذهب الشافعي في سائر كتبه.

للإمام البيهقي أحكام وممارسات في كتابه الخلافيات تُظهِر مدى تأثير اتجاهه الفقهي على أحكامه النقدية في تعديل الرواة وتجريحهم.

1. أهداف البحث

يسعى الباحث إلى:

- إبراز المنهج النقدي الحديثي عند الحافظ البيهقي.
- تحليل العوامل الفقهية المؤثرة في أحكامه.
- الكشف عن القرائن التي يعتمدها في التصحيح والتضعيف.

2. أهمية الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن منهج الإمام الحافظ البيهقي، أحد كبار أئمة الحديث في القرن الخامس الهجري، والذي جمع بين الرواية والدراية، وبين الفقه والحديث، وكان له أثر بالغ في مدرسة المحدثين الشافعية.
- إبراز العلاقة بين الفقه والحديث: تتناول الدراسة أحد الجوانب المهملة في الدراسات الحديثية، وهو أثر الانتماء الفقهي في صناعة الحكم على الأحاديث والرواة. إذ يحاول الباحث بيان كيف أسهم التوجه الفقهي للبيهقي في توجيه اختياراته الحديثية، قبولًا أو ردًّا.
- المساهمة في تطوير مناهج النقد الحديثي: تسعى الدراسة إلى تحليل القواعد التي اعتمدها البيهقي في التصحيح والتضعيف، من خلال تتبع قرائنه وأصوله، مما يُثري الجهود المعاصرة في ضبط ضوابط النقد الحديثي المتقدم.
- ندرة الدراسات السابقة: تُعد هذه الدراسة من أوائل المحاولات – بحسب ما توفر من الاطلاع – التي تُعنى بشكل خاص بتحليل الأثر الفقهي في أحكام البيهقي الحديثية، مما يمنحها طابع السبق والتميّز العلمي.

3.الدراسات السابقة:

- "لم أقف – فيما وقفت عليه من البحوث – على دراسة علمية منهجية تناولت أثر الاتجاه الفقهي في أحكام الحافظ البيهقي الحديثية".

المبحث الأول

أثر الاتجاه الفقهي في نقد البيهقي للراوي

يُعَدّ أثر الاتجاه الفقهي في نقد الحافظ البيهقي للرواة من القضايا العلمية التي تكشف عن تداخل المنهج الفقهي مع قواعد النقد الحديثي. ويُبرز هذا التداخل طبيعة الموازنة التي اعتمدها البيهقي بين مقتضيات الفقه وأصول الجرح والتعديل، بما يعكس خصوصية منهجه في التعامل مع الرواية والنقد".

❖**فمن أمثلة ذلك في نقد الرواة:**

- **المثال الأول:**

ذكر الحافظ البيهقي حديث الراوي –**مقاتل بن سليمان** – في موضعين، الأول شدّد من عبارة الجرح والحكم عليه، مع رد حديثه، وذلك بسبب استدلال الحنفية به.

وأما الموضع الثاني فأورده في موطن الاحتجاج لصالح مذهبه، فنجد أنه غاير من طريقة تعامله مع مقاتل بن سليمان، وخفّف من ألفاظ الجرح فيه.

فقد قال البيهقي: ورُوِيَ بإسنادٍ مُظلمٍ عن **مُقَاتِلِ بنِ سُلَيمَانَ**، عَنْ عَطاءِ بنِ أَبي رَبَاحٍ، عَن جابِرٍ، عَنِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: "**فِيمَنْ أَفطرَ يَومًا مِنْ رَمَضَانَ في الحَضَرِ مُتَعَمّداً مِنْ غَيرِ عُذرٍ، عليهِ عِتقُ رَقَبةٍ**"، الحديث.[vii]

وقال أيضاً: مقاتل بنُ سليمان ضعيفُ الحديثُ.

ونقل عن وكيع بن الجراح قولَه: حدثنا مقاتل بنُ سليمان، وكانَ كذّاباً.

وقد تكلّم في شأنه الحُفّاظ:

قال يحيى بن مَعين: مُقاتل بن سُليمان ليس بشيء. **وقال عَمرو بن علي:** متروك الحديث كذاب.

وقال البخاري: منكر الحديث، سكتوا عنه. وقال في موضع آخر: لا شيء البتة. **وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني:** كان دجالًا جسورًا. **وقال أبو حاتم:** متروك الحديث. **وقال أبو داود:** تركوا حديثه.

وقال النسائي: كذاب، وقال في موضع آخر: الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، ومقاتل بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام، والواقدي ببغداد.[viii]

وقال ابن حِبّان: كان يأخذ عن اليهود والنصارى علمَ القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان مُشبّهًا يُشبهُ الرَّب عَزَ وجل بالمخلوقين، وكان يكذب –مع ذلك– في الحديث.[ix]

وقال ابن عدي: عامّة حديثه مما لا يتابع عليه على أن كثيرا من الثقات والمعروفين قد حدّث عنه، ومع ضعفه يُكتب حديثه.[x]

وقال الدارقطني: يكذب، وعدّه في المتروكين.[xi]

وقال الخليلي في «**الإرشاد**»: محله عند أهل التفسير والعلماء محل كبير، واسع العلم، لكن الحفاظ ضعفوه في الرواة، وهو قديم معمَّر، سمع عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، ونافعا، والزهري، والأعمش، وعلقمة بن مرثد، والحكم بن عتيبة، ومحمد بن سيرين، سمع منه كبار خراسان، والعراق، وقد روى عنه الضعفاء أحاديث مناكير، والحمل فيها عليهم، وروى عنه جماعة من أهل العراق أحاديث مشهورة.[xii]

قُلنا: مُقاتل بن سُليمان، أبو الحسن البلخيُّ، ثم البصري[xiii]، من كبار أتباع التابعين، صاحب التفسير. اشتَهَر بالتفسير، ولم يَشتَهِر بالرواية أو التحديث، وهو ليس من أهل هذا الشأن، لما عُرِفَ من ضعف حاله عند نقاد الحديث، فضعّفوه، وتركوا حديثه، ومنهم من اتّهمه بالكذب.

أما في موضع آخر فإنّا نجده ليَّنَ العبارةَ في جرح مقاتلٍ نفسه فقال:

أَخبرنَا أَبو عَبدِ اللهِ الحافظُ، أَخبرَني أَبو العبَّاسِ عُبَيدُ الله بنُ مُحمدِ بنِ نافِعٍ الزَّاهدُ قرَاءَةً عَليهِ مِنْ أَصلِ كِتَابِهِ، ثنَا أَبو زَكريَّا يَحيَى بنُ الكِيزْدَآبَاذِيُّ، ثنَا عيسى بنُ مُحمدِ بنِ مُوسَى الطُّرَيْثِيثِيُّ، ثنَا أَبُو

نَصرٍ، ثَنَا **مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، عَنِ الضَّحَّاكِ بنِ مُزَاحِمٍ، عنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَد أَنْزَلَ عَلَيَّ سُورَةً لَمْ يُنْزِلْهَا عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ قَبْلِي**"...

قال البيهقي: ذكر باقي الحديث، وهو منقولٌ في فَضَائل القُرآنِ في الكتاب الجامع، وفي إسنادهِ ضَعْفٌ.(xiv)

قُلنا: هذا الحديث مما استدل به البيهقي لنصرة مذهبه الفقهي، فنجده قد خفّف العبارة بحكمه على الحديث وقال: في إسناده ضعف، ولم يشر إلى سبب ضعفه، والمقصود هو مقاتل بن سليمان، وقد عدّه النقاد متروك الحديث كما تقدم.

لكننا نجد البيهقي في موضع استدلال الحنفية به قد شدد بالحكم على مقاتل بن سليمان، وصرح باسمه وبضعفه، ونقل قول المكذبين له من النقاد.

- **المثال الثاني:**

ما أورده البيهقي قال: أخبرنا أَبو زَكريَّا بنُ إبْراهيمَ بنِ مُحمَّدِ بنُ يحيى، ثنا أَبُو العَبَّاس الأَصمُّ، أنا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الحكَمِ، أنا ابنُ وَهبٍ (ح). قالَ: حدثنا أبو العبَّاس، ثنا بَحرُ بنُ نَصْرٍ، قالَ: قُرِئَ علَى ابنِ وَهبٍ: أَخبرَكَ **إسحاقُ بنُ يَحيَى بنِ طَلحَةَ بنِ عُبَيدِ اللهِ التَّيميّ** –صاحبِ رسول الله صلى الله عليه وسلم– عنْ عَمِّهِ عِيسى بنِ طَلحةَ، عَنْ مُطيعِ بنِ الأَسوَدِ قالَ: "**صَلَّى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ بِالنَّاسِ الصُّبحَ، ثُمَّ رَكِبْتُ أَنَا وَهوَ إِلى أَرضِنَا، فَلَمَّا جَلسَ علَى رَبِيعٍ مِنهَا نتوَضَّأُ مِنهُ، فإِذَا علَى فَخِذِهِ احتِلَامٌ، فَقالَ: هذا الِاحتلَامُ عَلى فَخِذِي لمْ أَشعُر بِهِ. فَحَكَّهُ ثُمَّ قالَ: صِرْتُ واللهِ حينَ أَكَلتُ الدَّسَمَ وَدَخَلتُ في السِّنِّ يَخرُجُ منِّي مَا لا أَشعُرُ بِهِ** –وقالَ مُحمَّدٌ: **فَمَا أَشعُرُ بِهِ**– **وَاغتَسَلَ ثُمَّ أَعَادَ صَلَاةَ الصُّبحِ، وَلَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ**".

قال البيهقي: ولم يذكُر بحرٌ: الصبح.

وقال أيضاً: إسحاقُ بنُ يحيىَ لا بأسَ بهِ فيما يوافقُ الثِّقاتِ ولا يُخالفُ الأَثباتَ. وقد رُوّيناهُ بإسنادٍ صحيح.(xv)

قُلنا: لم يذكر البيهقي في هذا الموضع مرتبة إسحاق صريحاً واكتفى بما ذكره. ولم يتطرق إلى أقوال النقاد فيه.

- **فمما قاله النقاد في بيان حاله:**

قال علي ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد عنه، فقالَ: ذاك شبه لا شيء، وقال أيضاً: نحن لا نروي عنه شيئا. وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث ليس بشيءٍ. وقال عبد اللَّهِ بن أَحمَد بن حنبل، عن أبيه: متروك الحديث. وقال معاوية بن صالح، عَن يحيى بْن مَعِين: ضعيف. وكذلك قال عباس الدُّورِيُّ، عن يحيى، وزاد: ليس بشيءٍ لا يكتب حديثه. وقال عمرو بن علي الفلاس: متروك الحديث، منكر الحديث. وقال البخارِي: يتكلمون في حفظه. وقال الترمذي: ليس بذاك القوي عندهم، وقد تكلموا فيهِ من قبل حفظه. وقال النَّسائي: ليس بثقة، وقال في موضع آخر: متروك الحديث. وقال أبو زُرعَة: واهي الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس بقوي، ولا بمكان أن يعتبر بحديثه، وأخوه طلحة بْن يحيى أقوى حديثاً منه، ويتكلمون في حفظه ويكتب حديثه.[xvi]

قُلنا: للحافظ البيهقي مكانة كبرى في علم الحديث بل يُعَدُّ عمدة في هذا الفن، لذا فإنه لا يمكن أن يخفى عليه حال إسحاق بن يحيى، لما فيه من ضعف واضح، ولكنه حاول تخفيف العبارة في حال وهاء الراوي على ما فيه من ضعف شديد، فقد أجمع نقاد هذا الشأن على عدم الاحتجاج به، فمن خلال تخفيف العبارة نلمس الأثر الفقهي جليّاً في تعديل الراوي الضعيف، عند احتجاجه بالحديث لكونه من الأحاديث التي يستدل بها أصحابه الشافعية، لذلك أراد أن يرفع من شأنه ويوصله إلى أقل أنواع التعديل والقبول بقوله: لا بأس به، وهو لا يصل إلى ذلك.

- **المثال الثالث:**[xvii]

ما أورده البيهقي بسنده فقال: أَخبرنَا عَلِيُّ بنُ أَحمدَ بنِ عَبدانَ، أَنَا أبو القَاسِمِ سُليمانُ بنُ أَحمدُ اللَّخْميُّ، ثنا مُحمدُ بنُ كثيرٍ، ثنا سُفيانُ، عنْ **عَاصِمِ بنِ عُبَيدِ اللَّهِ**، عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عَامرِ بنِ رَبِيعَةَ، عَن أَبِيهِ قالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ، إلى النَّبيّ صلى الله عليه وسلم فَقالَ: "**تَزَوَّجْتُ امرأَةً عَلَى نَعلَينِ، فَأَجازَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِكاحَهُ**".[xviii]

وقال البيهقي أيضاً: وفي رواية شُعبة عن عَاصمٍ بهذا الإسنادِ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ فَزَارَةَ جِيءَ بِها إِلى النَّبيّ صلى الله عليه وسلم قد تَزَوَّجتُ عَلَى نَعلَيْنِ، فقالَ لَها رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرَضِيتِ مِنْ نَفْسِكِ ومَالِكِ بِنَعْلَيْنِ؟» قَالَت: نَعم فَأَجازَهُ. [xix]

قال البيهقي: عَاصِمُ بنُ عُبيدِ اللهِ بنِ عَاصمُ بنِ عُمرَ بنِ الخطابِ تَكلّمُوا فيهِ، ومعَ ضَعفهِ قدْ رَوَى عَنهُ الأئِمَّةُ.[xx]

قُلنا: عاصم قد اتفق النقاد على تضعيفه، كما أشار إليه البيهقي على سبيل الإجمال!

فمن ذلك: قال عنه البخاري: منكر الحديث.[xxi]

وقال الترمذي: حديثٌ حَسنٌ صَحيحٌ.[xxii]

وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن عاصم بن عبيد الله؟ فقال: منكر الحديث، يقال: إنه ليس له حديث يعتمد عليه وهو منكر.

قُلنا: أي –ابن أبي حاتم يسأل– ما أنكروا عليه؟ قال: روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه: أن رجلا تزوج امرأة على نعلين، فأجازه النبي.[xxiii]

وقال ابن حبان: كانَ سيِّئَ الحفظ كثير الوهم فَاحش الخطأ، فَتُرك من أجل كَثْرة خطئه.[xxiv]

وقد ضعّفه الدارقطني.[xxv]

وقال البيهقي في **السنن الكبير:** عَاصِم بنُ عُبيدِ الله بنِ عَاصِم بنِ عُمر بنِ الخَطابِ تكلمُوا فيهِ، ومعَ ضَعفهِ رَوى عنهُ الأَئِمة.[xxvi]

وقد ضعّفه البيهقي في السنن.[xxvii]

وقال في موضع آخر: ليس بالقوي.[xxviii]

وقال ابن حجر: عاصم بن عبيد الله ضعفه الجمهور ووصفوه بسوء الحفظ وعاب ابن عيينة على شعبة الرواية عنه.[xxix]

وقال الصنعاني: عاصم بن عبيد الله قد ضعفه الجمهور ووصفوه بسوء الحفظ وعاب ابن عيينة على شعبة الرواية عنه، وقد حسن الترمذي حديثه هذا لمجيئه من غير وجه كما شرط والله أعلم.[xxx]

قُلنا: إنّ تعويل الإمام البيهقي على رواية الأئمة لعاصم بن عبيد الله؛ لا يرفع من حاله، لأن للأئمة أسبابهم التي تسوغ لهم الرواية عن الضعفاء، فإنهم قد يروون للضعيف على سبيل الانتقاء من حديثه، أو على سبيل المذاكرة، ونحوها من الأسباب التي لا تخفى على البيهقي.

وهو ما دعا بعض العلماء –وبخاصة من مخالفيه الحنفية– أن يظهروا بعض صور هذا التأثر.

فمن ذلك قول الحافظ مغلطاي في مناقشته البيهقي في تضعيفه لحال سويد بن سعيد، فقال: وقول البيهقي في الخلافيات – إثر حديث خالف الشافعي–: "اختلط بعد أن كتب عنه مسلم، ولعلّه لو عرف تغيّره ما روى عنه في الصحيح"، فكلام لا معنى له، ولعلّ المُلجِئَ له إلى ذلك التعصّبُ؛ لأنه طالما صحح أحاديث من روايته غير مُبيّن منها سماعاً ولا تحديثاً ولا حالاً بل يحيل على من وثّقه، وتخريج مسلم حديثه.[xxxi]

لكن في مقابل ذلك نجد صوراً أُخرى، وجوانب كثيرةً تحسب للبيهقي، يتضح من خلالها ملامح إنصاف الحافظ البيهقي، ولو كان في مخالفة علماء المذهب من حيث رد الرواية التي استدل بها الشافعية بسبب ضعف الراوي.

- **مثاله:**

ما قال البيهقي أخبرنا أبو زَكريَّا يَحيى بنُ إبْراهيمَ، ثنا أَبو العَباسِ الأصمُّ، أنا مُحمد بنُ عبد الله بن عبد الحكم، أنا ابنُ وَهْب ثنا الضَّحاكُ بنُ عثمانَ، عنْ عَبد الجبَّار، عن الحَسن؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قالَ: **((لاَ يَحِلُّ نِكاحٌ إلاَ بِوَلِيٍّ وَصَدَاقٍ، وشَاهِدَيْ عَدْلٍ))**.[xxxii]

قال الشَّافعي: هذا وإنْ كان مُنقَطِعًا دُونَ النَّبيِّ – صَلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ– فَإنَّ أَكثَرَ أَهلِ العلمِ يَقُولُ بِهِ ويَقُولُ: الفَرقُ بَينَ النِّكَاحِ والسِّفَاحِ الشُّهُودُ: وهُوَ ثَابتٌ عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ وَغَيرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النبي اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.[xxxiii]

وقال البيهقي: ورواهُ **عبد الله بنُ مُحَرَّرٍ**، عنْ قَتادةَ، عن الحسنِ، عَنْ عِمرانَ بنِ حُصَينٍ، أَنَّ النّبي صلى الله عليه وسلم قال: **((لاَ نِكاحٌ إلاَ بِوَلِيٍّ وشَاهِدَيْ عَدْلٍ))**.[xxxiv]

قال البيهقي: وابنُ مُحَرَّرٍ متروكٌ.[xxxv]

وقال البيهقي في السنن الكبير: عبد الله بن محرر متروك لا يحتج به.[xxxvi]

وقال ايضاً في المعرفة: عبد اللَّهِ بنِ مُحَرَّرٍ، مَتْرُوكٌ لا تَقُومُ الحُجَّةُ بِروايتِهِ.[xxxvii]

فقد بين البيهقي حال عبد الله بن محرر هذا موضحاً عدم صلاحيته للاحتجاج بروايته، وإن كان الشافعي قد استدل بحديثه.

قال البخاري: عبد اللهِ بن مُحَرَّر: عَن قَتادة. مُنكَرُ الحديثِ.[xxxviii]

قال ابن حبان: كانَ من خِيَار عباد الله مِمَّن يكذب، وَلَا يعلم ويلقب الْأَخْبَار وَلَا يفهم.[xxxix]

قال عبد الرحمن: سألت أبي عن عبد الله بن محرر فقال: متروك الحديث، منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه عبد الله بن المبارك.

وقال عبد الرحمن: سألت أبا زرعة عن عبد الله بن محرر فقال: ضعيف الحديث وامتنع من قراءة حديثه وضربنا عليه.[xl]

قال الدارقطني: ابن محرر متروك الحديث.[xli]

قال العقيلي: قال أَبو جَعفرٍ الصَّائغُ: لمَّا قَرأَ عليَّ أَبو نُعَيمٍ هذا الحديثَ قال: ما تَصنَعُ بحديثِ ابنِ مُحَرَّرٍ هُو ضَعِيفٌ؟.[xlii]

وقال ابن القيسراني: "**لا نِكَاح إِلَّا بولي وشاهدي عدل**": فيهِ عبد الله بن مُحَرر مَتْرُوك الحَدِيث.[xliii]

وقال المعلمي: منكر الحديث متروك.[xliv]

قُلنا: اتفق جمهور النقاد من أهل هذا الشأن على عدم الاحتجاج بعبد الله بن المحرّر، وعلى تنكب حديثه ورواياته؛ لذا تَنَكَّبهُ الحافظ البيهقي، وبَيّنَ نَكارة حديثه فتركه، واستدرك بذلك على الإمام الشافعي إمام مذهبه بعدم جواز الاحتجاج بعبد الله بن محرّر.

المبحث الثاني

أثر الاتجاه الفقهي في نقد البيهقي للمروي

يُظهر نقد الحافظ البيهقي للمروي حضوراً واضحاً لاتجاهه الفقهي، حيث يتداخل النظر الفقهي مع أدوات النقد الحديثي. ويكشف هذا التداخل عن منهجٍ متميّز يجمع بين مقتضيات الفقه وضوابط الرواية، مما يعكس خصوصية المنهج العلمي.

- **المثال الأول:**

افتتح البيهقي الباب بمسألة (108) فقال بما استدل به الشافعية: ولا تَجوزُ الصلاةُ على ظهرِ الكعبةِ، إذا لمْ يكن بَينَ يَدي المُصلّي شَيءٌ من بناءِ الكَعبةِ.

وقال أبو حنيفة: تَجوزُ.

قال البيهقي أخبرنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله قراءَةً عليهِ، ثنا أبو العَبَّاسِ مُحمدُ بنُ يعقوبَ، ثنا مُحمدُ بنُ عُبيدِ اللهِ – يعني ابنْ أَبِي دَاودَ ابنَ المُنَاوي –ثنا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ – وَهُوَ عَبدُ اللَّهِ بنُ يَزِيدَ الْمُقْرئ– ثنا يَحْيَى بنُ أَيُّوبَ أَبُو العَبَّاسِ المِصرِيُّ، عَنْ **زَيدِ بنِ جُبَيْرَةَ**، عَنْ دَاوُدَ بنِ الحُصَينِ، عَنْ نافعٍ، عَنِ ابنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: **((نهَى أَنْ يُصَلِّي في سَبعِ مَوَاطِنَ: في المَزْبَلَةِ، والمَجْزَرَةِ، وَالمَقبَرَةِ، وقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، والحَمَّامِ، ومَعَاطِنِ الإِبِلِ، وَفَوقَ ظَهرِ بَيتِ اللَّهِ))**.[xlv]

قُلنا: لم يُخرج البيهقي سوى هذا الحديث في الباب، وسكت عن بيان حكمه، ولم يذكر أدلة الحنفية، واكتفى بهذا الحديث، وأنهى الباب.وأخرج البيهقي في السنن الكبير الحديث ذاته فقال: حدثنا أبو محمد بن يوسف الأصبهاني أبنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان ثنا علي بن الحسن الهلالي ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا يحيى بن أيوب فذكره بمثله تفرد به زيد بن جبيرة وقد أخبرنا أبو سهل المهراني ثنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن حامد أخبرني أبو عبد الله الرواساني قال: سمعت البخاري يقول: "**زيد بن جَبيرة أبو جَبيرة عن داود بن الحصين، منكر الحديث**". وروي هذا الحديث عن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث داود أشبه، والله أعلم.[xlvi]

وأخرجه البيهقي في "**المعرفة**" فقال: وروى زَيدُ بنُ جَبِيرَةَ وليسَ بالقَوِيّ، عن دَاودَ بن الحُصَينِ، عَن نافعٍ، عنِ ابن عُمرَ، عَن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ فِي المَزبَلَةِ، والمَجزَرَةِ، والمَقْبرَةِ، وقارعَةِ الطَّرِيقِ، والحَمَّامِ، وَمَعَاطِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ**)).[xlvii]

قُلنا: الحديث في إسناده ضعف، ولا سيَّما أنه انفرد بروايته زيد بن جَبِيرةَ، وهو الذي تركه النقاد وضعفوه، بسبب نكارته.

فقال البخاري: زَيد بن جَبِيرة، عَن داوُد بن الحُصَين: منكر الحديث، وقال: في موضع آخر متروك الحديث.[xlviii]

وقال الترمذي: حديث ابن عمر إسناده ليس بذاك القوي، وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه.[xlix]

وقال ابن حبان: مُنكر الحَديث يَروِي المنَاكير عَن المشَاهير فاستحقَّ التنكب عَن رِوَايَته.[l]

وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، متروك الحديث، لا يكتب حديثه.[li]

قُلنا: يكاد يجمع على ضعفه الحفاظ، فمنهم: يحيى بن معين فقال: لا شيء، وابن عدي ضعفه في الكامل، وكذلك الدارقطني، والحاكم، وابن عبد البر قال عنه: أجمعوا على أنه ضعيف. والعقيلي فقد ذكره من جملة الضعفاء، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم.[lii] [liii]

ولهذا فلا يخلو استدلال البيهقي بهذا الحديث مع السكوت عليه وعدم بيان حاله، لا يخلو من رغبةٍ في الانتصار للمذهب، وأثر الانتماء الفقهي في أحكامه النقدية في بعض الأحيان.

- **المثال الثاني:**

حينما يُنعمُ الباحثُ النظر في بحثه يجد أثر الميل الفقهي في صنيع البيهقي، في كتابه الخلافيات، وذلك من خلال احتجاجه بالحديث الضعيف لتقوية مذهبه، فقد احتج بحديثين ضعيفين أوردهما بمحل تقوية الضعيف، مع عدم التنبيه على علته وبيان ضعفه.

أولا: ساق البيهقي بسنده إلى: **بَقِيَّةِ بنِ الوَلِيد ثنا عِيسَى بنُ عبدِ اللَّهِ الأَنصَارِيُّ**، عَنْ جُوَيبِرِ بنِ سَعِيدٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بنِ مُزَاحِمٍ، عَنِ البرَاءِ بنِ عَازِبٍ، قَالَ: "**صَلَّى بنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: وَلَيسَ هُوَ عَلَى وُضُوءٍ، فَتَمَّتْ للقَومِ وَأَعَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**".[liv]

ثانياً: وأتبعه البيهقي بحديث أخر من طريق **بقية بن الوليد** أيضاً: عن **عيسى بن عبد** الله عَنْ جُوَيْبِرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ عن، البرَاءِ بنِ عَازِبٍ، قالَ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **((أَيُّما إمامٍ صَلَّى بالنَّاسِ، وهُو جُنُبٌ، أو عَلى غَيرِ وُضُوءٍ، فَقَدْ تَمَّتْ صلاةُ القَوْمِ، ويُعيدُ الإمامُ صلاتَهُ))**.[lv]

- **فمن أقوال النقاد على الروايتين:**

قال ابن عدي: وهذه الأحاديث يرويها الوليد بن مسلم، عن عيسى الأنصاري، وروى عن عيسى هذا بقية بأحاديث مناكير.[lvi]

وقال البيهقي في السنن الكبير: هذا غير قوي، وفيما مضى كفاية.[lvii]

وقال ابن الجوزي: حديثان لا يصحان لأن بقية مدلس وعيسى ضعيف وجويبر متروك والضحاك لم يلق البراء.[lviii]

وقال ابن الملقن: وهذا حديث لا يصح الاستدلال به؛ لأوجه:

أحدها: ما قيل في بقية، وقد أسلفته واضحا في أوائل الكتاب في **(باب)** بيان النجاسات.

ثانيها: ضعف عيسى بن إبراهيم.

ثالثها: ضعف جويبر، وهو ابن سعيد البلخي، وهو متروك الحديث.

رابعها: أنه منقطع؛ فإن الضحاك لم يلق البراء.[lix]

وقال ابن حجر: فيه جويبر، وهو متروك، وفي السند انقطاع أيضا.[lx]

قُلنا: الروايتان ضعيفتان، ولن يبلغا إلى مراتب الاحتجاج لما فيهما من رواة ضعفاء ومتروكين، مع تدليس واضح من **(بقية بن الوليد)** عن **(عيسى الأنصاري)**، لكننا نجد البيهقي هنا قد سكت عن التصريح بالحكم إلى رتبة الحديثين، ولم يبين ضعفهما، وساقهما بموضع الاستدلال، وقد كان حال البيهقي في مثل هذا الحديث أن يكون متصدياً لتضعيفه وإنكاره لولا الميل الفقهي.[lxi]

- **المثال الثالث:**

ومن ذلك ما أورده البيهقي بسنده فقال: وروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجهٍ ليسَ بساقط: قال أَخبرنَا عليُّ بنُ مُحمد بن عبد اللَّه بن بشران ببغداد، أنا إسماعيلُ بنُ مُحمَّدٍ بنُ إسماعيلُ الصفَّارُ، ثنا جعفرُ بنُ أَحمد بن سام، ثنا **إسحاقُ بن محمدٍ الفَرْويُّ**، ثنا **عبد اللَّهِ بنُ عُمرَ**، عَن نافعٍ، عَنِ ابن عمرَ، عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ علَيهِ وسَلَّمَ قال: **((لا يُحَرِّمُ الحَرَامُ الحَلالَ))**.[lxii]

وقال: وكذلك رواه إبراهيمُ بنُ الحسين بنِ دَيْزِيلَ، وإبراهيمُ بنُ أَبي دَاوُدَ البُرُلَّسِيُّ وغَيرُهُما عنْ إسحاق الفَرويّ.

ثم قال البيهقي بعدها: أخبرنا بحديثِ إبراهيمَ بنِ الحُسين: أبو عَبدِ اللهِ الحافظُ فيما وجدتُ فيهِ سَماعي بِخَطّ الشّعبيّ، أنا أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ عُبيدِ الحافظُ بهمَذانَ، ثنا إبراهيم بن الحُسين ثَنَا **إسحاقُ بنُ مُحَمدٍ الفَرويُّ**، فَذكرَ بإسنادهِ مثلَهُ سواءً.

ثم قال البيهقي: إسحاقُ بنُ مُحَمدٍ الفَرويُّ، قد روى لهُ البخاريُّ. وعبد الله بنُ عُمر العُمريُّ لَيسَ بساقطٍ فيما لم يُخالف فيه الثقاتِ، ولم يُباينِ الأَثباتُ.[lxiii]

قال أبو حاتم: كان صدوقاً، ولكنه ذهب بصره، فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة.

وكتب أبي وأبو زرعة عنه ورويا عنه.[lxiv]

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، فقال عنه: "يغرب ويتفرد".[lxv]

قال السهمي: سألت الدارقطني، عن إسحاق بن محمد الفَروي صاحب مالك؟ فقال: ضعيف، وقد روى عنه البخاري ويوبخونه في هذا.[lxvi]

وقد ذكره الحافظ الذهبي في كتابه من تكلم فيه وهو موثق: روى عن مالك وطائفة قال أبو حاتم: صدوق ربما لقن لذهاب بصره، وقال: مرة مضطرب. وقال أبو داود: واه. وقال الدارقطني: لا يترك.[lxvii]

قُلنا: فقد استدرك ابن حجر في "**الفتح**" على قول الدارقطني والحاكم في قضية إخراج البخاري لهُ في صحيحه، وقد عيب عليه في ذلك فقال: روى عنه البخاري في كتاب الجهاد حديثا، وفي فرض

الخمس آخر كلاهما عن مالك، وأخرج له في الصلح حديثاً آخر مقروناً بالأويسي، وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره وروى له الترمذي وبن ماجه (خ د ت س) إسرائيل بن موسى البصري، وثقه بن معين، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم. وقال أبو الفتح الأزدي: فيه لين. والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف روى له البخاري وأصحاب السنن إلا بن ماجه.[lxviii]

قُلنا: لخص حاله ابن حجر في التقريب، فقال: "صدوق كف فساء حفظه".[lxix]

قُلنا: إسحاقُ بنُ مُحَمدٍ الفَرْوِيُّ، ضعيف، وقد انتقى لهُ الإمام البخاري مما صح من حديثه، وبالأخص ما رواه من كتابه لأنه صحيح الكتاب، وأما سبب تضعيفه؛ فلأنه أصيب بالعمى في أخر عمره، وأخرج له البخاري في صحيحه ثلاثة أحاديث فقط. [lxx]

ولذا فإن قول البيهقي: (قد روى لهُ البخاري) لا تغني عنه. وكان حَرِيّاً به عدم الاكتفاء بهذه الإشارة دون توضيح مرتبته وبيان ضعفه.

- **وأما عبد الله بن عمر العمري:**

فقال المروزي سألتُ: أحمد بن حنبل: عبد الله الْعمريّ فَلم يرضه، وقال لين الحديث.[lxxi]

وقال البخاري: عبدُ اللَّهِ بنُ عُمر العُمريُّ ذَاهبٌ لا أَروي عنهُ شيئًا.[lxxii]

والنسائي: ضعيف الحديث.[lxxiii]

وقال الترمذي: عبد الله بن عمر العمري: ليسَ هو بالقوي عند أَهل الحديث، واضطربُوا في هذا الحديثِ، وقد تكَلَّمَ فيه يحيى بنُ سعيدٍ من قبلِ حفظِهِ.[lxxiv]

وقال ابن حبان: هو عبدُ اللَّهِ بن عمرَ بن حفص بن عاصم بن عمرَ بن الخطّابِ من عُبَّادِ أَهلِ المدينَةِ، قد غَلبَ عليهِ التَّقَشفُ والعبادَةُ حَتَّى كان يقلبُ الأَخبارَ، ولا يَعلمُ، فلمَّا كثُر ذلكَ منهُ في أَخبارِهِ، بَطلَ الاحتجَاجُ بِآثَارِهِ، واعتمادُنَا في هذا الخبرِ على أخيه عبيد الله دونه.[lxxv]

وقال المزي: وروى له مسلم مقرونا بغيره.[lxxvi]

قُلنا: لخص حاله ابن حجر في التقريب فقال: ضعيف عابد.[lxxvii] وبهذا القول كفاية.

- **المثال الرابع:**

ثم ساق البيهقي شاهداً بعد ذلك فقال: ولهُ شاهدٌ من حديث عائشة رضي الله عنها إنْ سَلمَ من **عُثمانَ الوَقَّاصِيِّ:**

ثم قال أخبرنيه أَبُو عبدِ الرَّحمنِ، أنا عَليُّ بنُ عُمرَ، ثنا أَبُو بَكرٍ يُوسفُ بنُ إِسحاقَ بنِ بُهلُولٍ، ثنا جَدِّي، ثنا عَبدُ اللَّهِ بنُ نَافعٍ مَولَى بَنِي مَخزُومٍ، عنِ المُغِيرَةِ بنِ إِسمَاعِيلَ بنِ أَيُّوبَ بنِ سلَمَةَ، عَن عُثمانَ بنِ عَبدِ الرَّحمنِ، عَنِ ابن شِهَابٍ، عَن عُروَةَ، عن عَائشَةَ، أَنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَتْبَعُ المَرأَةَ حَرَامًا ثُمَّ يَنْكِحُ ابنَتَهَا أَو يَتْبَعُ الِابْنَةَ ثُمَّ يَنكِحُ أُمَّهَا، قَالَ: **((لا يُحَرِّمُ الحَرَامُ الحَلَالَ))**.[lxxviii]

قُلنا: صرح الحافظ البيهقي في كتبه "**السنن الكبير**"، و"**المعرفة**"، بتضعيف عثمان الوقاصي، وعدم الاحتجاج به.

قال البيهقي في "السنن الكبير" تَفَرَّدَ بِهِ عُثمانُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ الوَقَّاصِيُّ هذا، وهو ضعيفٌ قالَهُ يَحيى بنُ مَعينٍ وغَيرُهُ من أَئمَّة الحديث، والصَّحيحُ عنِ ابن شهَابٍ الزُّهريِّ، عن عليٍّ رَضيَ اللهُ عَنهُ مُرسلًا مَوقُوفًا عنهُ، وعندَ بعضِ العُلمَاءِ، حديثُ عَبدِ اللهِ العُمريِّ أَمثَلُ، وَاللهُ أَعلمُ.[lxxix]

وقال في "**المعرفة**" فهذا لا يصحُّ، عُثمَانُ هذا ضعيفٌ لا يَحِلُّ الاعتِمَادُ على مَا يَروِيهُ، وإِنَّمَا هو قولُ الزُّهريّ عن بعضِ أَهلِ العلمِ.[lxxx]

وقال ابن عدي: لا يَرويهَا عن الزُّهريّ غَيرُ عُثمَانَ هذَا، ولعُثمَانَ غَيرُ ما ذكرت من الحديث وعامة أحاديثه مناكيرُ إِمَّا إِسنادهُ أَو مَتنَهُ مُنكَرًا.[lxxxi]

وقال ابن عبد الحق الإشبيلي: ذكر الدارقطني عن عائشة سئل رسول الله –صلى الله عليه وسلم – عن رجل زنى بامرأة فأراد أن يتزوجها أو ابنتها فقال: **((لَا يُحَرِّمُ الْحَرَام الْحَلَال، إِنَّمَا يُحَرِّمُ مَا كَانَ بِنِكَاحٍ))**. هذا يرويه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وهو متروك.

وعن ابن عمر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: **((لَا يُحَرِّمُ الْحَرَام الْحَلَال))**.

في إسناده إسحاق بن محمد بن أبي فروة وهو متروك الحديث.[lxxxii]

وقال ابن الجوزي: أما الحديث الأول ففي الطريقين الأولين: عثمان بن عبد الرحمن، وهو الوقاصي: قال يحيى بن معين: ليس بشيء كان يكذب. وضعفه ابن المديني جدا. وقال البخاري والنسائي والرازي وأبو داود ليس بشيء. وقال الدارقطني: متروك. وابن حبان قال: كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به.

وفي الحديث الثاني: عبد الله بن عمر وهو أخو عبيد الله قال ابن حبان: فحش خطؤه فاستحق الترك، وفيه إسحاق الفروي. قال يحيى: ليس بشيء كذاب. وقال البخاري تركوه.[lxxxiii]

وقد تعقبه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق فقال: وقد وهم المؤلِّف في الكلام على الوقَّاصيِّ والفرويِّ، أمَّا الوقاصيُّ: فإنَّما قال فيه أبو حاتم الرازيُّ: متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذَّاب.

وكذلك النسائيُّ، إنَّما قال فيه: متروك الحديث. وقال مرَّة: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وكذلك البخاريُّ، إنَّما قال فيه: تركوه.

وأما الفَرْويُّ: فإنَّ الكلام الذي حكاه فيه عن يحيى والبخاريّ، إنَّما هو في: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وأمَّا راوي هذا الحديث فهو: إسحاق بن محمَّد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي الفَرويُّ المدنيُّ، وقد روى عنه البخاريُّ في "صحيحه"، وتكلَّم فيه بعضهم، وهو متأخرٌ عن إسحاق بن عبد الله، والله أعلم.[lxxxiv]

قُلنا: ولم يسلم منه عُثمانَ الوَقَّاصِيِّ؛ لأنه ضعيف الحديث.

ولا يخلو تعامل البيهقي مع الحديثين من نوع تساهل وتلطف في تضعيف الراوي الذي احتجّ به لصالح مذهبه، وأثرُ ميله الفقهي في ذلك واضح لما فيه من تخفيف العبارة على رواة ضعفاء ومتروكين، ولو كان الحديث لمخالفه لشدد في حكمه بالتضعيف والله أعلم.

ومع هذه الأمثلة فإن جوانب الإنصاف عند البيهقي أجل وأوسع وأكثر فمن ذلك أننا نجده يخالف إمام المذهب أحياناً، واصحابه في أحيان أخرى، ويكشف عن خلل الحديث الذي يحتج به.

منها:

- **المثال الأول:**

فمن ذلك ما أورده البيهقي بسنده إلى أَبي بكر بن أَبي شيبة: نا ابنُ نُمير، عنْ عبدالله بن عطاءٍ، فَذكرهُ بإسناده ومعناهُ، وقال فيهِ: فإنَّهُ كانَ على أمّي صَومُ شهرينِ، فَيُجْزِئُ عَنها أَنْ أَصُومَ عَنها؟ قال: ((**نَعَمْ**)).

قال البيهقي: أَخرجه مسلم في الصحيح عَن أَبي بَكرِ بن أَبي شَيبةَ.[lxxxv]

- ورواهُ الثَّوريُّ عنْ عبد الله بنِ عطاءٍ، وقال فيهِ: قالَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم: ((**صُومِي مَكانَهَا**)).

وقال البيهقي أيضاً: قدْ صحَ هذا الحديثُ بالأَسانيدِ التي ذَكرتُها، وهو صَريحٌ في جوازِ الصَّومِ عنْ الميتِ، بعيدٌ من التأويلِ.

ومذهبُ إمامِنَا الشافعيّ رحمه الله تعالى اتِّباعُ السُّنةِ بعدَ ثُبُوتها، وتركُ ما يُخالفُها بعدَ صِحَّتها، وهَذهِ سُنةٌ ثابتةٌ مُخرجةٌ في المسانيدِ الصَّحيحةِ، لا أَعلمُ خِلافاً بينَ أَهلِ العِلمِ بالحديثِ في صِحَتها، فَوجبَ على منْ سَمعها اتباعُها، ولا يَسعُهُ خِلافُهَا.[lxxxvi]

قُلنا: ومن هذا نستدل أنه يخالف إمامَ المذهب احياناً، ويكشف عن خلل الحديث الذي احتج به، ويضعفه من باب ورعه وإنصافه؛ فهما سمتان متجليتان غالباً في منهج الحافظ البيهقي رحمه الله.

- **المثال الثاني:** ما جاء بعد عرض البيهقي لأحاديث المخالفين استدرك على أصحابه فقال: "ورُبَّما يُقابلُهُم بعض أصحابنا بما أخبرنا أبو عبد الرَّحمن السُّلمي وأبو بكرِ الحارثِ الفقيهُ، أنا عليُّ بنُ عمر الحافظ، ثنا أَبُو عُبَيدٍ القَاسِمُ بنُ إِسْمَاعِيل، ثنا القَاسِمُ بنُ هَاشِمٍ السِّمْسَارُ، ثنا **عُتبَةُ بنُ السَّكَنِ الحِمصِيُّ**، ثنا الأَوزَاعِيُّ، ثنا عُبَادَةُ بنُ نُسَيٍّ، وَهُبَيرَةُ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ، قَالَا: ثنا أَبُو أَسمَاءَ الرَّحَبِيُّ، ثنا ثَوبَانُ، قالَ: كانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَائِمًا في غَيرِ رمَضانَ، فَأَصَابَهُ غَمٌّ آذَاهُ فَتَقَيَّأَ، فَقَاءَ فَدَعَانِي بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ أَفطَرَ، فَقُلْتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرِيضَةٌ الْوُضُوءُ مِنَ الْقَيْءِ؟، قَالَ: ((**لَوْ كانَ فَرِيضَةً لَوَجَدْتُهُ فِي الْقُرْآنِ**))، قالَ: ثُمَّ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ الغَدَ فَسَمِعتُهُ يَقُولُ: ((**هذا مَكانُ إِفْطَارِي أَمْسَ**)).

قال البيهقي: هذا حديثٌ منكرٌ، لا ينبغي لأَحدٍ من أَصحابنا أنْ يعارضهم بذلك؛ لِكيلاَ يكونَ وهمْ في الاحتجاج بالمناكير سواءً، أَعاذنا الله من ذلك بِمَنِّه".[lxxxvii]

قُلنا: الحديث أخرجه الدارقطني في السنن بموضعين:

قال في الموضع الأول: لمْ يروهِ عَن الأَوْزاعيِّ غَيرُ **عُتبَةَ بنِ السَّكَنِ**، وهُو مُنكرُ الحديثِ. [lxxxviii]

وقال في الثاني: عُتبةُ بنُ السَّكنِ مَتروكُ الحديثِ.[lxxxix]

قُلنا: عتبة بن السكن الحمصي متكلم فيه، وهو ضعيف جداً ولا تحتج بحديثة، وقد ضعفه النقاد منهم:

قال البزار: روى عن الأوزاعي أحاديث لم يتابع عليها وروى عن القاسم بن هاشم بن سعيد عنه حديثاً غريباً.[xc]

قال ابن حبان: عتبَة بن السكن من أهل الشَّام يروي عَن الأَوزَاعِيّ روى عَنهُ عمرَان بن بكار الحِمصِي ومُوسَى بن سهل الرَّمْلِيّ يخطىء ويُخالف.[xci]

وقال البيهقي: عتبة بن السكن منسوب إلى الوضع، وهذا باطل لا أصل له، والله أعلم.[xcii]

وقال ابن حجر: إسنادهُ واهٍ جداً.[xciii]

قُلنا: هذا يُعد من جوانب الإنصاف والورع عند البيهقي الحاضرة غالباً في صناعته، ويتضح ذلك من خلال ما صرح به من نقد أحاديث احتج بها أصحاب مذهبه، وهي لا تصلح للاحتجاج أصلاً. وردُّه لهذا الحديث لأن عتبَة بن السكن الحمصي منكر الحديث، وهو لا يصل إلى أن يستدل به؛ فنبه على ضعفه، وبين درجة حكمه، وسبب رده.

الخاتمة وأهم النتائج:

1. التوجه الفقهي للبيهقي: كان له تأثير واضح على بعض أحكامه النقدية، خاصة في تعديل الروايات أو تضعيفها وفقًا للمذهب الشافعي.
2. تفاوت الأسلوب النقدي: حيث شدد في نقد روايات المخالفين، بينما استخدم عبارات مخففة عند دعم مذهبه.

3. التزامه بالمصداقية العلمية: رغم ميله الفقهي، فقد رفض بعض الأحاديث حتى لو كانت في صالح المذهب، مما يعكس نزاهته العلمية.

4. أهمية دراسة الخلفيات الفقهية: لفهم سياقات الأحكام النقدية، مما يثري البحث الحديثي.

5. القرائن النقدية: التي استخدمها البيهقي تمثل إضافة قيمة للمنهج الحديثي، وتستحق مزيدًا من الدراسة والتحليل.

بهذا يكون البحث قد سلط الضوء على العلاقة بين الفقه والنقد الحديثي، وفتح المجال لدراسات أعمق في هذا الجانب.

ثبت المصادر والمراجع

1. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، (ت: 256هـ)، **التاريخ الكبير**، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

- البخاري: صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة.

2. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، (ت: 458هـ)، **معرفة السنن والآثار**، تحقيق، عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)، ط1، 1991م.

- البيهقي، **الخلافيات بين الإمامين الشافعي، وأبي حنيفة وأصحابه**، تحقيق ودراسة، فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود النحال، ط1، دار الروضة، مصر– القاهرة، 2015.

- البيهقي، **السنن الكبير**، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2003 م.

3. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، (ت: 279هـ)، **علل الترمذي الكبير**، رتبه على كتب الجامع، أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، ط1، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، 1409هـ.

- الترمذي، **الجامع الكبير – سنن الترمذي**، تحقيق، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م.

4. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، (ت: 259هـ)، **أحوال الرجال**، تحقيق، عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكاديمي – فيصل آباد، باكستان.

5. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج الجوزي (ت: 597هـ)، **التحقيق في أحاديث الخلاف**، تحقيق، مسعد عبد الحميد السعدني، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، (1415هـ).

6. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ)، **الجرح والتعديل**، ط1، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت،1952م.

7. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، **تقريب الثقات**، تحقيق د. خليل إبراهيم شيحة، ط:1، دار المعرفة . بيروت . 2007م.

- ابن حبان، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق، محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، 1396هـ.

8. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق، السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة – بيروت.

- ابن حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق، بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، 2011م.

- ابن حجر، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق، أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط1، مؤسسة قرطبة – مصر، 1995م.

- ابن حجر، **لسان الميزان**، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، ط1، دار البشائر الإسلامية، 2002 م.

- ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق، وصي الله بن محمد عباس، ط2، الناشر: دار الخاني، الرياض، 2010م.

- ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، الناشر بومياي – الهند، الطبعة الأولى 1988. المكتب الإسلامي – دار الخاني . الرياض 1988.

- ابن حنبل، **المسند**، تحقيق شعيب الارناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 2001.

9. خلف، **نجم عبد الرحمن، مُعجمُ الجَرْح والتعديل لرجال السُّنن الكُبرَى، مَع دراسة إضافية لمنهج البيهقي في نَقد الرّواة في ضَوء السُّنن الكبرى**، ط:1، الناشر: دَارُ الراية للنشر والتوزيع،1989 م.

10. الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم القزويني (ت: 446هـ)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق، محمد سعيد عمر إدريس، ط1، مكتبة الرشد – الرياض، 1409.

11. الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، **سنن الدارقطني**، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة – بيروت ، **1386 – 1966**.

12. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، **سير أعلام النبلاء** تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط:3، 1985م.

- الذهبي، **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، تحقيق، حماد بن محمد الأنصاري، ط2، مكتبة النهضة الحديثة – مكة، 1967م.

- الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق، عبد الفتاح أبو غُدّة، ط2، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، 1412هـ.

- الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1963م.

- الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1963م.

13. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت: 1396هـ)، **الأعلام**، ط5، الناشر: دار العلم للملايين، 2002 م.

14. الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد (ت: 762هـ)، **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، تحقيق، محمد عوامة، ط1، مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، 1997م.

15. الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، الأندلسي (ت:581 هـ)، **الأحكام الوسطى من حديث النبي – صلى الله عليه وسلم** –تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، 1995م.

16. ابن أبي شيبة، أبو بكر، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (ت: 235هـ)، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق، كمال يوسف الحوت، ط1، مكتبة الرشد – الرياض، 1409هـ.

17. ابن عبد الهادي شمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي الدمشقي (ت: 744 هـ)، **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، ط1، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، 2007 م.

18. ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت 365هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط1، الكتب العلمية – بيروت– لبنان، 1997م.

19. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، (ت 742هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق، بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1980.

20. مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

21. ابن معين، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، البغدادي (ت: 233هـ)، **تاريخ ابن معين** (رواية الدوري)، تحقيق، أحمد محمد نور سيف، ط1، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، 1979م.

22. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (ت: 1386هـ)، موسوعة المعلمي اليماني وأثره في علم الحديث المسماة «**النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني**»، تأليف، أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، ط1، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2010 م.

- المعلمي، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، ط2، الناشر: المكتب الإسلامي، 1986م.

23. ابن ملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت 804هـ)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض– السعودية، 2004م.

24. **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله**، تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي – أشرف منصور عبد الرحمن – عصام عبد الهادي محمود – أحمد عبد الرزاق عيد – أيمن إبراهيم الزاملي – محمود محمد خليل)، ط:1، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان، 2001م.

25. نويهض، عادل، **معجم المفسرين** «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» ط3، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، 1988 م.

الهوامش:

(i) الذهبي، الموقظة، (ص:83).
(ii) الدولابي: الإمام، الحافظ البارع، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري، الدولابي، الرازي، الوراق. ولد في سنة (224هـ) وتوفي (310هـ)، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: (14/ 309).
(iii) انظر: المعلمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (2/ 731).
(iv) ابن عدي، الكامل في الضعفاء: (4/ 102)
(v) انظر: المعلمي، التنكيل، (2/ 731)
(vi). ابن حجر، مقدمة فتح الباري: (1/ 447)
(vii) البيهقي، الخلافيات، برقم: (3535)، (53/5)، وأخرجه: الدارقطني السنن: وقال الدارقطني: الحارث بن عبيدة، ومقاتل: ضعيفان: (3/ 167)
(viii) ينظر: ابن معين، تاريخ ابن معين -رواية الدوري: (4/ 373)، والبخاري، التاريخ الكبير: (8/ 14)، والجرجاني، أحوال الرجال: (ص: 343)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: (8/ 354)، والذهبي، سير أعلام النبلاء: (7/ 201)، وميزان الاعتدال، للذهبي: (4/ 173)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 434)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (10/ 282).
(ix) ابن حبان، المجروحين: (3/ 14).
(x) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 190)
(xi) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون: (3/ 133)
(xii) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: (3/ 928)
(xiii) ترجمته: مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء، البلخي، أبو الحسن: من أعلام المفسرين. أصله من بلخ انتقل إلى البصرة، ودخل بغداد فحدّث بها. وتوفي بالبصرة. كان متروك الحديث. من كتبه (التفسير الكبير) جزء منه، و (نوادر التفسير) و (الرد على القدرية) و (متشابه القرآن) و (الناسخ والمنسوخ) و (القراآت) و (الوجوه والنظائر)، انظر، الزركلي، الأعلام (7/ 281)، وعادل نويهض، معجم المفسرين، «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر» (2/ 682).

(xiv) البيهقي، الخلافيات، برقم: (1589)، (308/2)، وأخرجه البيهقي، شعب الإيمان (4/ 37).
(xv) البيهقي، الخلافيات، برقم: (2371)، (242/3)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبير، (558/2)
(xvi) انظر ترجمته: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (2/ 490)، وينظر أيضاً: البخاري التاريخ الكبير: (1/ 406)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (2/ 237)، المجروحين لابن حبان (1/ 133)، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (1/ 541)، والذهبي، تاريخ الإسلام: (4/ 306)، وابن حجر: تهذيب التهذيب (1/ 254).
(xvii) ينظر، المزيد من الأمثلة من كتاب الخلافيات، يروي الحديث فيما يوافق مذهبه وتركه إذا خالف مذهبه (ح: 3577)، وعدم التنبيه على ضعف الراوي، (ح:2573).

(xviii) البيهقي، الخلافيات، برقم: (4198)، (150/6)، وأخرجه: ابن ماجه، سنن، كتاب النكاح، بَابُ صَدَاقِ النِّسَاءِ، برقم: (1888) (3/ 85)،

(xix) البيهقي، الخلافيات، برقم: (4198)، (150/6)، وأخرجه: أحمد بن حنبل، المسند، برقم: (15679) (24/ 451)، والترمذي، سنن، أبواب النكاح، بَابُ مَا جَاءَ فِي مُهُورِ النِّسَاءِ، برقم: (1113) (2/ 411)، والبيهقي، معرفة السنن والآثار (10/ 215)
(xx) البيهقي، الخلافيات: نفس المصدر.
(xxi) البخاري، التاريخ الكبير، (6/ 493)، وانظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 387).
(xxii) الترمذي، سنن: برقم: (1113) (2/ 412)، تقدم.
(xxiii) علل الحديث، لابن أبي حاتم: (4/ 85)، وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (2/ 354).
(xxiv) ابن حبان، المجروحين لابن حبان (2/ 127)، وانظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 438).
(xxv) انظر: الدارقطني، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين: (2/ 68)
(xxvi) البيهقي، السنن الكبير: (7/ 390)
(xxvii) البيهقي، السنن الكبير للبيهقي (2/ 19)
(xxviii) البيهقي، السنن الكبير للبيهقي (4/ 452)
(xxix) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (1/ 389)
(xxx) الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (1/ 151)
(xxxi) مغلطاي، الإعلام بسنته عليه السلام، (447/1).
(xxxii) البيهقي، الخلافيات، برقم: 4061، (60/6)، وأخرجه: ابن وهب، الجامع، رفعت فوزي عبد المطلب (1/ 139).
(xxxiii) انظر: الأم للشافعي (5/ 180)
(xxxiv) البيهقي، الخلافيات، برقم: (4061)، (60/6)، وأخرجه: عبد الرزاق الصنعاني، مصنف، برقم: (10473) (6/ 196)
(xxxv) المصدر نفسه.
(xxxvi) البيهقي، السنن الكبير، برقم: (13721) (7/ 203)
(xxxvii) البيهقي، معرفة السنن والآثار (10/ 55)
(xxxviii) البخاري، التاريخ الكبير (5/ 212)
(xxxix) ابن حبان، المجروحين: (2/ 23)، وانظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (5/ 213)
(xl) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (5/ 176)، وانظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (16/ 29)
(xli) الدارقطني، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، (2/ 72).
(xlii) انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، (2/ 309)، وابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق: (4/ 295)، وابن الملقن، البدر المنير (7/ 542)، وابن حجر، التلخيص الحبير (3/ 341).
(xliii) ابن القيسراني، معرفة التذكرة (ص: 252)
(xliv) المعلمي، النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد (1/ 419).
(xlv) البيهقي، الخلافيات، برقم: 2165، (111/3)، وأخرجه: الترمذي، سنن، أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه برقم: (346) (1/ 451)، وابن ماجه، سنن، أبواب المساجد والجماعات - باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، برقم: (746) (1/ 479)، وجزء، أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار: (ص: 184).
(xlvi) البيهقي، السنن الكبير: (2/ 466)
(xlvii) البيهقي، معرفة السنن والآثار، (3/ 262).

(xlviii) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، (3/ 390)، وابن حجر، تهذيب التهذيب، (3/ 401).
(xlix) الترمذي، سنن، أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه، برقم: (347) (1/ 452).
(l) انظر: ابن حبان، المجروحين، (1/ 310)
(li) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (3/ 559)، وعلل الحديث، لابن أبي حاتم، (2/ 337).
(lii) ينظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي، (2/ 71)، والضعفاء والمتروكون، للدارقطني، (2/ 153)، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (4/ 153)، وابن عبد الحق، الأحكام الوسطى، (1/ 288)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (10/ 34)، والذهبي، ميزان الاعتدال، (2/ 99)، وديوان الضعفاء، للذهبي، ديوان الضعفاء، (ص: 150)، تهذيب التهذيب (3/ 400).
(liii) وانظر، مثال آخر في الخلافيات، لم يبين ضعف الراوي فيه (ح:2411).
(liv) البيهقي، الخلافيات، برقم: (2382)، (246/3)، وأخرجه: الدارقطني، السنن (2/ 185)
(lv) البيهقي، الخلافيات، برقم: (2383) (246/3)، وانظر سنن الدارقطني.
(lvi) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 445)
(lvii) البيهقي، السنن الكبير: (2/ 559)
(lviii) ابن الجوزي، التحقيق في مسائل الخلاف: (1/ 488)
(lix) انظر: ابن الملقن، البدر المنير، (4/ 442).
(lx) ابن حجر، التلخيص الحبير، (2/ 72)

(lxi) وينظر، المزيد من الأمثلة على ذلك من الكتابه الخلافيات، في مسألة الجهر بالبسملة: (1/ 219) ح: (316)، (317) الى (321)، (ح: 661)، (ح: 1571).

(lxii) البيهقي، الخلافيات، برقم: (4097)، (88/6)، وانظر تخريجه: ابن ماجه في السنن، أبواب النكاح - باب لا يحرم الحرام الحلال، برقم: (2015) (3/ 177)، وسنن الدارقطني: (4/ 401)، والخطيب، تاريخ بغداد، (8/ 72)
(lxiii) البيهقي، الخلافيات، برقم: (4098)، (89/6).
(lxiv) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (2/ 233).
(lxv) ابن حبان، الثقات: (8/ 115).
(lxvi) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (1/ 116).
(lxvii) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق: (ص: 43).
(lxviii) ابن حجر، فتح الباري (1/ 389).
(lxix) انظر: ابن حجر، التقريب، برقم: (381) (ص: 82).
(lxx) انظر: صحيح البخاري، باب قول الإمام لأصحابهِ اذْهبُوا بِنا نصلح، برقم: (2693)، (183/3)، وحديث، كتاب الجهاد والسير -باب قتال اليهود، برقم: (2925)، (42/4)، وحديث، باب فرض الخمس، (3094)، (79/4).
(lxxi) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي، وغيره، تحقيق، صبحي السامرائي (ص: 67)
(lxxii) الترمذي، العلل الكبير: (ص: 389)
(lxxiii) انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (15/ 331)، وقال النسائي في الضعفاء والمتروكون، ليس بالقوي: (ص: 61).
(lxxiv) الترمذي، سنن الترمذي، برقم: (172)، (1/ 239)

(lxxv) ابن حبان، صحيح ابن حبان، (8/ 82).
(lxxvi) انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (7/ 279)، قلت: أخرج له مسلم في صحيحه فرد حديثٍ واحد مقرونا، وهو كتاب الآداب -باب - النهي عَن التكني بأبي القاسم ، برقم: (2132) (169/6).
(lxxvii) انظر، ابن حجر، تقريب التهذيب، برقم: (3489)، (ص:413).
(lxxviii) البيهقي، الخلافيات، برقم: (4099)، (89/6)، وأخرجه: الدارقطني، سنن الدارقطني: (4/ 400).
(lxxix) البيهقي، السنن الكبير: (7/ 275)، ونقل البيهقي تضعيف الوقاصي في عدة مواضع في السنن، ينظر: (4/ 246)، (650/7).
(lxxx) البيهقي، معرفة السنن والآثار (10/ 115).
(lxxxi) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 273).
(lxxxii) ابن عبد الحق الإشبيلي، الأحكام الوسطى (3/ 137).
(lxxxiii) ابن الجوزي، التحقيق في مسائل الخلاف (2/ 276)
(lxxxiv) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق (4/ 354)، وانظر: الذهبي، تنقيح التحقيق، (2/ 188).
(lxxxv) أخرجه: ابن أبي شيبة، مصنف، برقم: 12087 (3/ 59)، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصيام - باب قضاء الصيام عَنْ الميت، برقم: (1149)، (2/ 805)
(lxxxvi) البيهقي الخلافيات، برقم: (3563)، (69/5)
(lxxxvii) البيهقي، الخلافيات، برقم: (640)، (366/1)،
(lxxxviii) أخرجه الدارقطني، سنن الدارقطني: (1/ 292)، وانظر الدارقطني: من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين (3/ 101)، وابن عبد الهادي، التحقيق في مسائل الخلاف، (1/ 191).
(lxxxix)الدارقطني، سنن الدارقطني، (3/ 153)
(xc) ينظر: ابن حجر، لسان الميزان، (5/ 369)
(xci) ابن حبان، الثقات، (8/ 508)
(xcii) البيهقي، السنن الكبير: (1/ 397)، وانظر، خلف، معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى، (ص: 107).

(xciii) ابن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، (1/ 32).

The Impact of Jurisprudential Orientation on Al-Bayhaqi's Critical Methodology in His Book "Al-Khilāfiyyāt": An Applied Study

Dr. Qutaiba Alaa Tawfiq
Al-Mustansiriya University, College of Basic Education, Department of Islamic Education, Iraq
qutaibaalaa@uomustansiriyah.edu.iq
Prof. Dr. Mohammad Awda Ahmad Al-Houri
Jordan, Faculty of Sharia, Yarmouk University
mohammado@yu.edu.jo
Prof. Dr. Mohammad Abdul Rahman Ahmad Al-Tawalbeh
Jordan, Faculty of Sharia, Yarmouk University
Mtawalbeh@Yu.Edu.Jo
Associate Professor Dr. Riyadh Hussein Abdul Latif Al-Tai
Turkey, Imam Malik Academy of Sciences
riyadhhussain@gmail.com

Abstract:

This study is devoted to examining the methodology of Imam al-Bayhaqi in formulating his critical judgments in the field of hadith. In two main sections, I explored the influence of his juristic orientation on his critical approach, particularly in his acceptance or rejection of hadith reports, and in his evaluation of narrators through criticism and validation (jarḥ and taʿdīl). The study clarifies al-Bayhaqi's method in affirming the authenticity of hadith, whether through grading them as ṣaḥīḥ (authentic), ḥasan (sound), or through related terminologies, along with the evidences and indicators he relied upon in issuing such rulings. Furthermore, it presents his approach to weakening and rejecting hadith, identifying the underlying reasons and the contextual indicators that informed his critical assessments.

"**Keywords**"Al-Bayhaqi – Influence of Jurisprudential Orientation – Al-Bayhaqi's Critical Methodology – Al-Khilafiyyat.